

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 09/268
للنشر الفوري
٢٩ يوليو ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي يعلن زيادة غير مسبوقه في الدعم المالي للبلدان منخفضة الدخل

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تدابير غير مسبوقه تحقق زيادة هائلة في الموارد المتاحة لبلدان الدخل المنخفض أثناء المنعطف الراهن الذي تخيم عليه الأزمة العالمية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الموارد — بما فيها الموارد التي يتيحها بيع جانب من ذهب الصندوق — إلى زيادة القروض التي يقدمها الصندوق بشروط ميسرة بمبلغ يصل إلى ١٧ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٤، منها مبلغ يصل إلى ٨ مليار دولار على مدار العامين المقبلين. كذلك أعلن الصندوق منح أسعار فائدة صفرية لجميع البلدان منخفضة الدخل على مدفوعاتها التي تؤدي سدادا للقروض الميسرة القائمة حتى نهاية عام ٢٠١١. وسوف تركز هذه الزيادة في الدعم المالي على مجموعة جديدة من أدوات الإقراض.

وصرح السيد دومينيك سترابوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن "هذه زيادة غير مسبوقه في الدعم المقدم من الصندوق إلى أفقر بلدان العالم، في إفريقيا جنوب الصحراء وجميع أنحاء العالم." وقال إن "مجموعة العشرين طلبت إلى الصندوق المساهمة في التحرك لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية التي وجهت ضربة عنيفة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض، وها نحن نتحرك استجابة لهذا الطلب مستعينين بمجموعة من الإجراءات التاريخية لدعم فقراء العالم. وسوف تؤدي هذه الموارد الجديدة وكذلك طرق تقديمها الجديدة أيضا إلى الحيلولة دون وقوع الملايين من سكان العالم تحت وطأة الفقر."

وفي إطار التحرك لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، أجرى الصندوق زيادة تتجاوز الضعف في مساعداته المالية للبلدان منخفضة الدخل. وتمثل التدابير الجديدة جهدا إضافيا كبيرا في السنوات المقبلة. وتشتمل أدوات الدعم المقدم من الصندوق على العناصر التالية:

- **زيادة المساعدة المالية الميسرة** إلى البلدان منخفضة الدخل لتعزيز قدرة الصندوق على منح القروض الميسرة بمقدار يصل إلى ١٧ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٤، منها مبلغ يصل إلى ٨ مليار دولار خلال أول عامين. وتتجاوز هذه الزيادة ما دعت إليه مجموعة العشرين من توفير قروض جديدة بقيمة ٦ مليار دولار في مدة تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام.

- **تخفيف أعباء الفائدة**، من خلال السداد دون فوائد حتى نهاية عام ٢٠١١ في إطار تسهيلات الصندوق التمويلية الميسرة لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض على التواءم مع أثر الأزمة.

- **زيادة عنصر التيسير** بصفة دائمة في الدعم المالي المقدم من الصندوق، مع وضع آلية لتحديث أسعار الفائدة بعد عام ٢٠١١.

- **تصميم مجموعة جديدة من الأدوات المالية** تفي باحتياجات البلدان منخفضة الدخل على اختلافها وتكون أكثر ملاءمة لمتطلبات التعامل مع تحديات الأزمة:

- التسهيل الائتماني الممدد (Extended Credit Facility) يوفر الدعم المرن في الأجل المتوسط؛

- تسهيل الاستعداد الائتماني (Standby Credit Facility) يوجه للاحتياجات قصيرة الأجل والاحتياجات الوقائية؛

- التسهيل الائتماني السريع (Rapid Credit Facility) يقدم الدعم الطارئ على أساس من الشرطية المحدودة.

وإضافة إلى ذلك، أيد المجلس التنفيذي اقتراح المدير العام بإجراء تخصيص عام جديد يعادل ٢٥٠ مليار دولار، منها ما يزيد على ١٨ مليار دولار توجه للمساهمة في زيادة احتياطات البلدان منخفضة الدخل من النقد الأجنبي. وسوف يتم تنفيذ التخصيص المقترح لحقوق السحب الخاصة في نهاية أغسطس القادم إذا وافق عليه مجلس محافظي الصندوق.

وحتى يتمكن الصندوق من الوفاء بالتزاماته التمويلية الجديدة، سوف يتعين تدبير موارد إضافية لتمويل قروض قيمتها ٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة من خلال المساهمات الثنائية. وإضافة إلى ذلك، سوف يتعين تدبير موارد دعم إضافية قيمتها ١,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة من موارد الصندوق الداخلية – بما في ذلك الموارد المتأتية من إيرادات البيع المزعم لجانب من ذهب الصندوق، ومن المساهمات الثنائية – وذلك للمساعدة على سداد تكلفة أسعار الفائدة الميسرة.

وفي هذا الصدد، صرح السيد ستراوس-كان بأن "كل هذا يمثل جهدا تاريخيا من الصندوق لمساعدة فقراء العالم". وأضاف قائلا إن جميع أدوات الإقراض الجديدة في البرامج المدعمة بموارد الصندوق سوف تزداد تركيزا على أهداف الحد من الفقر وتحقيق النمو، بما في ذلك أهداف حماية الإنفاق الاجتماعي وغيره من أوجه الإنفاق ذات الأولوية.

وقد أعلن صندوق النقد الدولي بالفعل في العام الحالي اعتماد منهج أكثر مرونة في مجال الشرطة المصاحبة للبرامج التي يدعمها، حيث تم تبسيط شروط الإصلاح الهيكلية في جميع البرامج المدعمة بموارد الصندوق. وسوف تصبح الشرطة الهيكلية في البرامج متوسطة الأجل مع البلدان منخفضة الدخل أكثر مرونة وأدق تركيزا على الأهداف الأساسية التي يختص بها كل بلد. وقد سمحت البرامج المدعمة بموارد الصندوق أيضا بمستويات عجز أكبر في المالية العامة خلال الأزمة في معظم البلدان منخفضة الدخل.

وقال السيد ستراوس-كان: "منذ وقوع الأزمة ونحن نستمع إلى آراء بلداننا الأعضاء ونستجيب لهم". وأضاف بقوله: "إن زيادة الدعم المقدم من الصندوق لن تتوقف عند مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تجاوز أزمة لم تشترك في صنعها، بل إنها ستمهد السبيل للتقدم في محاربة الفقر بمجرد انحسار الأزمة."